



خبر صحفي

سوق أبوظبي العالمي يوقع مذكرة تفاهم مع هيئة الرقابة المالية المصرية لتعزيز التعاون المشترك

أبوظبي، 30 نوفمبر 2016: وقعت سلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي، مذكرة تفاهم بهدف تعزيز التعاون حول الشؤون الرقابية والتنظيمية وتسهيل الأنشطة المالية العابرة للحدود. ووقع الاتفاقية كل من شريف سامي، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، وريتشارد تنج، الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي.

وتحدد المذكرة إطار عمل مشترك لتقديم المساعدة وتبادل المعلومات التنظيمية، والتعاون في العمليات الإشرافية والرقابية على امتثال المؤسسات المالية بالقوانين والأنظمة بما يتماشى مع أعلى المعايير المعمول بها لدى الطرفين. كما تنبئ المذكرة للجانبين التباحث حول تنفيذ المبادرات الثنائية التي تساهم في تعزيز جوانب تفعيل الممارسات التنظيمية والرقابية للأنشطة العابرة للحدود.

وقال ريتشارد تنج، الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي: "يأتي توقيع هذه المذكرة في إطار جهودنا المستمرة لتعزيز علاقات التعاون مع مختلف الهيئات التنظيمية في المنطقة والعالم، ولتوطيد شراكتنا مع الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية عبر فتح آفاق أوسع لمختلف جوانب التعاون التنظيمي، والدعم المستمر لمجالات التنمية والابتكار في القطاعات المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية. ونتطلع للعمل الوثيق مع الهيئة بما يلبي كافة تطلعات المستثمرين والأطراف المعنية، ويرتقي بكفاءة واستجابة وتنظيم البيئة المالية للجانبين".

وأوضح شريف سامي أن "توقيع هذه المذكرة مع سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي يشكل خطوة هامة في سبيل تعزيز شراكتنا ومجالات تعاوننا مع الهيئات التنظيمية في المنطقة. وسنسعى باستمرار لتطوير وتوطيد علاقتنا الثنائية، كما نثق بأن مثل هذه الاتفاقيات تساهم في تحسين فاعلية واستجابة الممارسات التنظيمية في السوق، وتعزيز جوانب حماية المستثمرين".

يذكر أن سوق أبوظبي العالمي يواصل عبر توقيع مذكرات التفاهم واتفاقيات الشراكة المختلفة مع الهيئات التنظيمية والأطراف المعنية محلياً وعالمياً، بناء العلاقات الثنائية وبحث مجالات التعاون المشترك لتعزيز مكانته كمركز مالي دولي في أبوظبي.

انتهى

ملاحظات للسادة المحررين:

نبذة عن سوق أبوظبي العالمي:

فتح سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي في عاصمة دولة الإمارات، أبوابه لممارسة الأعمال في يوم 21 أكتوبر من عام 2015. وجاء إطلاق سوق أبوظبي العالمي كامتداد طبيعي لدور الإمارة كمساهم معتمد ومسؤول في المجتمع المالي العالمي. كما يشكل السوق جزءاً محورياً من

رؤية أبوظبي الاقتصادية، حيث يلعب السوق، من خلال موقعه الاستراتيجي في قلب أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، دوراً محورياً في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز رائد للأعمال والتمويل على الصعيد الدولي، يرتبط مع الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب آسيا.

ومن خلال سلطاته المستقلة الثلاث وهي سلطة التسجيل، سلطة تنظيم الخدمات المالية، ومحاكم سوق أبوظبي العالمي، سيُمكنُ سوق أبوظبي العالمي أعضائه من الشركات المسجلة من ممارسة نشاطاتها ضمن بيئة خالية من الضرائب، وأطر تنظيمية ذات مستويات عالمية، ونظام محاكم مستقل وبنية تحتية تشريعية تستمد قواعدها من القانون الإنجليزي العام.

وينشط سوق أبوظبي العالمي بشكل مبدئي في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، وإدارة الأصول، علماً بأن السوق سيتمتع بدرجة عالية من المرونة ليتمكن من إطلاق المزيد من النشاطات مع مرور الوقت، وفقاً لاحتياجات السوق.

يقع سوق أبوظبي العالمي في جزيرة الماربه، وهي منطقة مالية حرة تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 114 هكتار (1.14 كلم مربع)، وتتضمن مرافق عالمية متميزة مثل فندق "روزود أبوظبي"، وفندق وشقق "فورسيزونز أبوظبي"، وأول مقر خارج الولايات المتحدة الأمريكية للمستشفى التخصصي "كليفلاند كلينك"، ومتاجر تجزئة فاخرة في مركز "الغاليريا"، ومساحات مكتبية من الدرجة الأولى لمواكبة احتياجات أبوظبي التطويرية والاقتصادية على المدى الطويل، حيث تسهم كافة هذه المرافق في ترسيخ مكانة سوق أبوظبي العالمي كمركز مالي دولي، وكوجهة حيوية في العاصمة أبوظبي.

ويذكر بأن سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي في العاصمة أبوظبي، تأسس بموجب قانون اتحادي.

للمزيد من المعلومات حول سوق أبوظبي العالمي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.adgm.com

للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:

راشد محمد الشعالي

رقم الهاتف: +971 2 3338 888

البريد الإلكتروني: rashid.shaali@adgm.com

ميرنا حجازي

رقم الهاتف: +971 2 3338 888

البريد الإلكتروني: mirna.hijazi@adgm.com

نبذة عن الهيئة العامة للرقابة المالية:

الهيئة العامة للرقابة المالية هيئة عامة مستقلة وفقاً لدستور جمهورية مصر العربية تأسست من خلال دمج كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري. وتختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق تهدف إلى دعم استقرار هذه الأسواق وحماية المتعاملين فيها. كما تتضمن مهام الهيئة ضمان الشفافية والتنافسية في الأسواق المالية غير المصرفية بهدف جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى جانب التعاون والتنسيق الهيئات الرقابية النظيرة بما يساهم في الارتقاء بدور الهيئة